

وقد جاز ذلك على اضممار فعل ، وانما جاز هذا الاضممار على أساس المعنى وان كان يخالف العمل ، فالمعنى أرجح عنده فى تعليل النصب ، يقول : « وانما جاز هذا الاضممار ، لأن معنى الحديث فى قولك : هذا ضارب زيد : هذا ضرب زيدا ، وان كان لا يعمل عمله ، فحمله على المعنى ، كما قال جل ثناؤه : « ولحم طير مما يشتهون وجور عين » ، لما كان المعنى فى الحديث على قوله : لهم فيها ، حمله على شيء لا يذقض الأول فى المعنى » (٢٨٢) .

ولكنه يعقد مفاضلة بين الجر والنصب ، وينتهى الى أنه مع الوصل يكون الجر أقوى ، ومع الفصل يكون النصب أقوى ؛ فكلما طال الكلام كانت المراجعة للمعنى لا للفظ ، ومن ثم كان النصب أقوى ، يقول : « والجر فى هذا أقوى ، يعنى هذا ضارب زيد وعمرو وعمرا بالنصب ، وقد فعل لأنه اسم ، وان كان قد جرى مجرى الفعل بعينه . والنصب فى الفصل أقوى ، اذا قلت : هذا ضارب زيد فيها وعمرا . وكلما طال الكلام كان أقوى :

وذلك أنك لا تفصل بين الجار والمجرور ما يعمل فيه ، فكتلك صار هذا أقوى . فمن ذلك قوله جل ثناؤه : « وجاعل الليل سسكنا والشمس والقمر حسبانا » (٢٨٢) .

وقد يحمل العمل على سعة الكلام . بمعنى أن يحمل عمل اسم الفاعل على عمل الفعل على سعة الكلام ، ولا يجوز الفصل مع العمل الا فى النثر ، يقول فى باب ما جرى مجرى الفاعل الذى يتعداه فعله الى مفعولين فى اللفظ لافى المعنى ، وذلك قولك : يا سارق الليلة أهل الدار . ويقول على هذا الحد : سرقت الليلة أهل الدار . فتجرى الليلة على الفعل فى سعة الكلام . فان نونت ، فقلت : يا سارقا الليلة أهل الدار ، كان حد الكلام أن يكون أهل الدار على سارق ، منصوبا . ويكون الليلة ظرفا . لأن هذا موضع انفصال . وان شئت أجرىته على الفعل على سعة الكلام . ولا يجوز : يا سارق الليلة أهل الدار . الا فى شعر . . . (٢٨٤) .

• (٢٨٢) الكتاب ١/ ١٧٢

• (٢٨٢) الكتاب ١/ ١٧٤

• (٢٨٤) الكتاب ١/ ١٧٦ ، ١٧٧